





جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى







مملكة البحرين
وزارة العمل

قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧م
بشأن التدريب المهني

صدر في قصر الرفاع بتاريخ
٥ رمضان ١٤٢٨ هجرية
١٧ سبتمبر ٢٠٠٧م
ونشر في الجريدة الرسمية
العدد ٢٨٠٩ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧م



المحتويات

■ قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن التدريب المهني

- قرار رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٧م بشأن تحديد أوجه صرف المبالغ المحكوم بها في مخالفات أحكام قانون التدريب المهني رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧م.
- قرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن تعيين أخصائي موارد بشرية للمنشآت التي يعمل بها ٢٠٠ عامل فأكثر.
- قرار رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٧م بشأن حق صاحب العمل في استرداد المبالغ التي صرفها على تدريب العامل في حالة تركه العمل.
- قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧م بشأن الترخيص لأصحاب الأعمال لإنشاء مراكز ومعاهد للتدريب المهني لتدريب عمالهم.
- قرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٧م بشأن التأمين على المدربين لدى المؤسسات التدريبية الخاصة ومراكز التدريب التي ينشئها أصحاب الأعمال.
- قرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩م بشأن مؤهلات وخبرات المدربين العاملين بالتدريب المهني.
- قرار رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩م بشأن سجلات المتدربين لدى صاحب العمل.



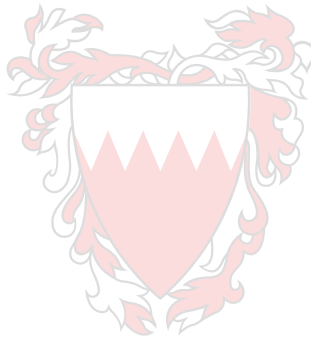
قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ م
بشأن التدريب المهني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين
بعد الإطلاع على الدستور،
وعلى قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون
رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ م وتعديلاته،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ م بشأن المؤسسات
التعليمية والتدريبية الخاصة،
وعلى المرسوم رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٥ م بإنشاء المجلس الأعلى
للتدريب المهني،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه. وقد
صدقنا عليه وأصدرناه:



وزارة العمل

مملكة البحرين



قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن التدريب المهني

٤



المادة الأولى

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المبينة قرين كل منها. ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

التدريب المهني: الوسائل والبرامج النظرية والعملية التي تسهم في تطوير معلومات ومهارات العمال والباحثين عن عمل للارتقاء بمستوى كفاءتهم الإنتاجية بهدف تأهيلهم لمهنة معينة أو تحويلهم من مهنة إلى أخرى. ويشمل التدريب الأساسي، والتدريب المتقدم (التدريب في مواقع العمل)، والتدريب المستمر، والتدريب التحويلي.

صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر لقاء أجر أياً كان نوعه، ويخضع لقانون العمل في القطاع الأهلي.

الوزارة: وزارة العمل.

الوزير: وزير العمل.

المجلس: المجلس الأعلى للتدريب المهني.

المادة الثانية

- يسري هذا القانون على جميع الجهات التي تقوم بالتدريب المهني وعلى الأخص:
- أ- المؤسسات التدريبية الخاصة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة.
- ب- مراكز ومعاهد التدريب المهني التي ينشئها أصحاب الأعمال لتدريب العاملين لديهم.
- ج- مراكز ومعاهد التدريب المهني التي تنشئها الوزارة.

المادة الثالثة

يتم التدريب المهني داخل المنشأة المملوكة لصاحب العمل، أو في مراكز ومعاهد التدريب التي تنشأ لهذا الغرض، أو بالتعاون فيما بينها وذلك وفقاً للكفايات المهنية والمعايير الدولية. ويجب أن يتضمن التدريب إجراء تدريب ميداني للمتدربين داخل موقع العمل وفقاً للشروط والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة الرابعة

يخضع المتدرب لاختبار في نهاية مدة التدريب، وذلك وفقاً للمستويات المهنية التي يتفق عليها مع الوزارة، وتلتزم الجهات التي تقوم بالتدريب المهني بمنح المتدرب الذي يجتاز

البرنامج التدريبي شهادة تفيد ذلك وتبين المستوى الذي وصل إليه والمهارات التي اكتسبها. ويصدر الوزير قراراً يحدد فيه مستويات التدريب والبيانات التي تدون في هذه الشهادة وشروط وإجراءات اعتمادها.

المادة الخامسة

يصدر الوزير بعد موافقة المجلس قراراً يتضمن جداول التصنيف والتوصيف المهني والتي تعد وفقاً لها برامج التدريب المهني واستخدام العمال. ويجب على أصحاب الأعمال الالتزام بهذه الجداول عند تحديد مسميات وواجبات المهن في المنشآت المملوكة لهم.

المادة السادسة

يصدر الوزير بعد موافقة المجلس قراراً بتحديد الجهات المختصة بقياس مستوى المهارة. والمهن الخاضعة لهذا القياس. وكيفية إجرائه والمكان الذي يجرى فيه ومتطلباته. ومستويات المهارة لكل مهنة. والشهادات التي تمنحها تلك الجهات. والبيانات التي يجب إثباتها في تلك الشهادة. ورسوم منح هذه الشهادات وحالات الإعفاء من هذه الرسوم.

المادة السابعة

يجوز بقرار من الوزير بناءً على طلب من صاحب العمل إنشاء معهد أو مركز للتدريب المهني لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعاملين لديه وإمداد المنشأة المملوكة له باحتياجاتها من الفنيين المدربين. ويصدر بتحديد كيفية تقديم هذا الطلب وإجراءات وميعاد البت فيه قرار من الوزير. ويجوز لأصحاب الأعمال، بعد موافقة المجلس، تأسيس معاهد أو مراكز مشتركة لتدريب العاملين لديهم.

المادة الثامنة

تلتزم الجهات التي تقوم بالتدريب المهني بالتأمين على المتدربين لديها ضد إصابات العمل وأمراض المهنة التي قد يتعرضون لها أثناء التدريب.

المادة التاسعة

يشترط في المدرب الذي يقوم بالتدريب المهني أن يكون حاصلاً على المؤهلات والخبرات المناسبة التي توافق عليها الوزارة. ويصدر بتحديد المؤهلات والخبرات التي يجب أن تتوافر في المدربين قرار من الوزير.

المادة العاشرة

يستحق المتدرب الذي لا يعمل لدى صاحب عمل مكافأة أثناء مدة التدريب. ويصدر بتحديد قيمة المكافأة وشروط استحقاقها قرار من الوزير.

المادة الحادية عشرة

مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذا القانون تلتزم معاهد ومراكز التدريب المهني التي ينشئها أصحاب الأعمال لتدريب العاملين لديهم بما يلي:

أ. أن يتم التدريب في المهن وفق المستويات المهنية وبالأعداد التي يتم الاتفاق عليها مع الوزارة. ويشترط ألا يقل عدد العمال البحرينيين المتدربين سنوياً عن ١٠٪ من مجموع عمال المنشأة.

ب. أن يشتمل التدريب المهني على دراسة نظرية أو تدريب عملي أو كليهما، وذلك طبقاً لبرامج التدريب التي يضعها صاحب العمل أو من ينوب عنه بالاتفاق مع الوزارة.

ج. أن يخصص مكان منفصل للتدريب، تراعى فيه وسائل الأمن والسلامة مع الالتزام ببيان إجراءاتها ومخاطر التدريب المحتملة للمتدرب، يشتمل على العدد والآلات والأدوات اللازمة إضافة إلى التدريب داخل الورش ومواقع العمل.

د. أن يستكمل التدريب العملي بتدريب في مواقع العمل، وأن يشرف على هذا التدريب مسئول من قبل صاحب العمل.

هـ. أن يتم التدريب في داخل مملكة البحرين كلما أمكن ذلك.

المادة الثانية عشرة

يلتزم صاحب العمل بأن يدفع إلى العامل أجره كاملاً عن مدة تدريبه سواء داخل المنشأة أو خارجها.

المادة الثالثة عشرة

يلتزم العامل الذي يقوم صاحب العمل بتدريبه خارج البحرين على نفقته بأن يعمل لدى صاحب العمل ضعف مدة التدريب بحد أدنى مدة سنة بعد التدريب. وإذا كان التدريب داخل البحرين التزم العامل بالعمل مدة مساوية لمدة التدريب. وإذا أخل العامل بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة السابقة كان لصاحب العمل استرداد جميع النفقات التي تكبدها في تدريب العامل وذلك بنسبة ما تبقى من مدة التزامه بالعمل.

المادة الرابعة عشرة

يلتزم صاحب العمل بالاحتفاظ بسجلات للمتدربين لديه. ويصدر بتحديد هذه السجلات والبيانات التي تدون بها قرار من الوزير.

المادة الخامسة عشرة

أ. يلتزم أصحاب الأعمال بسداد اشتراكات التدريب المهني للوزارة وذلك لتمويل برامج التدريب المهني. ويصدر بتحديد هذه الاشتراكات وشروط الإعفاء منها قرار من الوزير بعد

موافقة المجلس.

ب. يلتزم أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أكثر من ٢٠٠ عامل سواء كانوا يشتغلون في مكان واحد أو في أماكن متفرقة بتشغيل أخصائي في الموارد البشرية يشرف على التدريب في المنشأة.

المادة السادسة عشرة

يلتزم أصحاب الأعمال بتدريب عدد من الباحثين عن عمل في مهنة أو مهن محددة ويصدر بتحديد عدد المتدربين وشروط التدريب قرار من الوزير.

المادة السابعة عشرة

يتم تدريب الباحثين عن عمل بموجب عقد تدريب، ويصدر بتحديد شروط هذا العقد قرار من الوزير.

المادة الثامنة عشرة

يجوز للمتدرب إنهاء عقد التدريب قبل انتهاء مدته إذا أخل صاحب العمل بشروط العقد دون أن يكون لصاحب العمل الحق في المطالبة بما تكبده من مصروفات في سبيل التدريب. كما يجوز لصاحب العمل بعد موافقة الوزارة إنهاء عقد التدريب إذا أخل المتدرب بشروط العقد.

المادة التاسعة عشرة

يجوز لصاحب العمل أن يمنح الأولوية في شغل الوظائف الشاغرة لديه للمتدربين الباحثين عن عمل الذين اجتازوا بنجاح البرنامج التدريبي الذي أعده.

المادة العشرون

تشكل لجنة تسمى ((اللجنة الوطنية للإرشاد والتوجيه المهني))، وتختص هذه اللجنة بوضع الخطة الوطنية للإرشاد والتوجيه المهني وتعرض هذه الخطة على مجلس الوزراء للموافقة عليها، ويصدر بتشكيل اللجنة وتحديد اختصاصاتها وكيفية عملها قرار من الوزير.

المادة الحادية والعشرون

يكون للمبالغ المستحقة للمتدرب أو المستحقين عنه الناشئة عن التدريب امتياز على جميع أموال صاحب العمل من منقول وعقار وتستوفى قبل أي دين أو أموال بما فيها الديون والمبالغ المستحقة للدولة.

المادة الثانية والعشرون

تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي دعاوى التي تتعلق بالمنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون والتي يرفعها المتدرب أو المستحقون عنه، ويكون نظر هذه الدعاوى على وجه السرعة.

المادة الثالثة والعشرون

يسقط الحق في إقامة الدعاوى الناشئة عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون بمضي سنة من تاريخ انتهاء التدريب لأي سبب من الأسباب.

المادة الرابعة والعشرون

يعاقب صاحب العمل أو من يمثله الذي يخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز ثلاثمائة دينار، وتتعدد الغرامات بتعدد من وقعت المخالفة بشأنهم، وتضاعف العقوبة في حالة العود.

المادة الخامسة والعشرون

تؤول الغرامات المحكوم بها إلى الوزارة، وتخصص حصيلتها للصرف على أنشطة التدريب المهني.

المادة السادسة والعشرون

يصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

المادة السابعة والعشرون

يُلغى الباب السادس من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ م، ويستمر العمل بالقرارات التنفيذية الصادرة لهذا الباب بما لا يتعارض مع هذا القانون، وذلك إلى أن تصدر القرارات التنفيذية لهذا القانون.

المادة الثامنة والعشرون

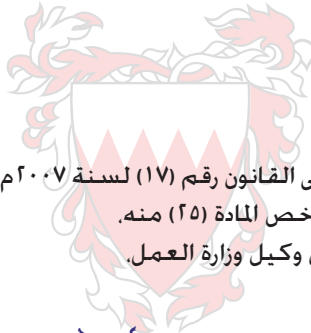
على الوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ ٥ رمضان ١٤٢٨ هـ
الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠٠٧ م

قرار رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٧م

بشأن تحديد أوجه صرف المبالغ المحكوم بها
**فِي مَخَالَفات أَحكام قانون التدريب
 المهني رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧م**



وزير العمل:
 بعد الاطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن التدريب
 المهني وعلى الأخص المادة (٢٥) منه.
 وبناءً على عرض وكيل وزارة العمل.
 قرر الآتي:

المادة الأولى

يفتح بالوزارة حساب خاص لرصد حصيلة المبالغ المحكوم بها
 في مخالفات أحكام القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن
 التدريب المهني.

المادة الثانية

تحدد أوجه الصرف السنوية من هذه الحصيلة على الوجه التالي:

- ١- إصدار النشرات والمطبوعات اللازمة لإرشاد العمال وأصحاب الأعمال إلى أحكام قانون التدريب المهني.
- ٢- منح جوائز للمنشآت المتميزة في مجال التدريب المهني.
- ٣- منح مكافآت تقديرية للجان الاستشارية المشتركة المشكلة بقرار من الوزير والتي تساهم مساهمة فعالة في رفع مستوى التدريب .
- ٤- منح جوائز للمعاهد التدريبية التي تساهم بشكل فعال في رفع مستوى التدريب.

المادة الثالثة

على وكيل وزارة العمل تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل

د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في ٢٩ رمضان ١٤٢٨ هـ

الموافق ١١ أكتوبر ٢٠٠٧ م

قرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧

بشأن تعيين أخصائي موارد بشرية للمنشآت التي يعمل بها ٢٠٠ عامل فأكثر

وزير العمل:

بعد الإطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ بشأن التدريب المهني وعلى الأخص المادة (١٥) منه، وبناءً على عرض وكيل وزارة العمل،
قرر الآتي:

المادة الأولى

على كل منشأة يعمل بها (٢٠٠) عامل فأكثر سواء كانوا يشتغلون في مكان واحد أو في أماكن متفرقة، بتشغيل أخصائي في الموارد البشرية يشرف على التدريب في المنشأة.

المادة الثانية

يشترط في أخصائي الموارد البشرية ما يلي:-
١- أن يكون بحريني الجنسية.

٢- أن تتوفر لديه إحدى المؤهلات التالية:

- الدبلوم في أحد التخصصات الإدارية أو الهندسية وشهادة احترافية في الموارد البشرية من إحدى الجهات المانحة المعترف بها دولياً وخبرة عمل لا تقل عن سنتين في نفس المجال.

- البكالوريوس في إحدى التخصصات الإدارية أو الهندسية وشهادة في الموارد البشرية من إحدى الجهات المانحة المعترف بها دولياً أو خبرة عمل لا تقل عن سنة في نفس المجال.

المادة الثالثة

على أصحاب الأعمال من ينطبق عليهم هذا القرار تسجيل أسماء وبيانات أخصائي الموارد البشرية المشار إليهم بالإدارة المختصة بوزارة العمل.

المادة الرابعة

يعمل أخصائيو تنمية الموارد البشرية بشكل متفرغ ويمنحون الصلاحيات اللازمة والاعتمادات المالية الضرورية لأداء واجباتهم ومسئولياتهم. وعلى المنشآت التي يعملون بها القيام بما يلزم لأداء مسئولياتهم.

المادة الخامسة

تتضمن مهام ومسئوليات أخصائيو تنمية الموارد البشرية ما يلي:-

١- المساهمة في وضع وتنفيذ خطة لتدريب العمالة الوطنية في المنشأة مبنية على دراسة الاحتياجات التدريبية لجميع الموظفين البحرينيين العاملين في المؤسسة وفق سياسة التدريب التي يقررها المجلس الأعلى للتدريب المهني.

- ٢- المساهمة في إعداد الميزانية السنوية للتدريب بالمنشأة.
- ٣- الاحتفاظ بسجلات شاملة لجميع أنشطة التدريب التي يتم تنفيذها بالمنشأة وما يرتبط بها من أنشطة.
- عمل سجلات لجميع الموظفين الذين يتم إلحاقهم بالبرامج التدريبية مبيناً فيها على الأخص:-
- أ- برنامج التطوير الوظيفي للموظف.
- ب- البرامج والدورات التدريبية التي حضرها الموظف.
- ج- الشهادات والمؤهلات التي حصل عليها الموظف.
- د- تقييم أداء الموظف قبل وبعد حضوره لتلك الدورات.
- ٥- إعداد تقارير دورية عن أنشطة التدريب التي تم تنفيذها من قبل المؤسسة وفقاً للنموذج المعد لذلك بوزارة العمل. بحيث تشمل على بيانات تفصيلية عن البرامج التدريبية التي تم تنفيذها خلال السنة وإعداد الملحقين بتلك البرامج حسب الجنس وعدد الساعات والمؤهلات.

المادة السادسة

كل تعطيل لأعمال أخصائي تنمية الموارد البشرية بالمنشآت يعتبر إخلالاً بأحكام هذا القرار، ويعتبر المتسبب في التعطيل مسؤولاً عنه جنائياً طبقاً لأحكام المادة (٢٤) من قانون التدريب المهني.

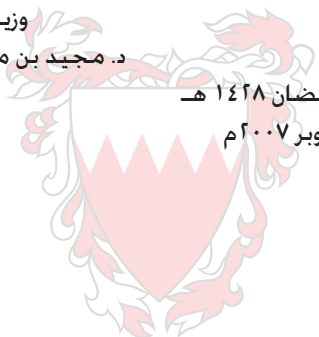


المادة السابعة

على وكيل وزارة العمل تنفيذ هذا القرار. ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل
د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في ٢٩ رمضان ١٤٢٨ هـ
الموافق ١١ أكتوبر ٢٠٠٧ م



قرار رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٧ م

بشأن حق صاحب العمل في استرداد المبالغ التي طرفها على تدريب العامل في حالة تركه العمل

وزير العمل:
بعد الإطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن التدريب
المهني وعلى الأخص المادة (١٣) منه،
وبناءً على عرض وكيل وزارة العمل.

قرر الآتي:

المادة الأولى

يلتزم العامل الذي يقوم صاحب العمل بإرساله في دورة تدريبية
خارج مملكة البحرين على نفقته أو عن طريق الاستفادة من
اشتراكات التدريب التي يدفعها صاحب العمل إلى وزارة العمل،
بالعمل لدى المنشأة ضعف مدة التدريب بحد أدنى مدة سنة
واحدة بعد الانتهاء من التدريب على أن يشترط في البرنامج
التدريبية الذي يلتحق به ما يلي:-

- أ- أن يكون التدريب بدوام كامل.
- ب- أن يكون التدريب في إحدى المؤسسات التدريبية المعتمدة أو في إحدى المؤسسات التي ترتبط المنشأة معها باتفاقيات تجارية أو علمية أو فنية.
- ج- أن يكون التدريب مرتبطاً ببرنامج التطوير الوظيفي للموظف.
- د- أن يتم إثبات تكاليف التدريب خارج ملكة البحرين بالوثائق والأوراق والمستندات الرسمية الأصلية والتي من أهمها رسوم التدريب المدفوعة لجهة التدريب، تذاكر السفر ذهاباً وإياباً، مصروفات الكتب أو المواد الدراسية مصدقة من جهة التدريب أو الدراسة، وأية مخصصات أخرى لها علاقة مباشرة بتكاليف التدريب.

المادة الثانية

- يلتزم العامل الذي يتم تدريبه داخل ملكة البحرين بالعمل مدة مساوية لمدة التدريب أو دفع نفقات التدريب التي تحملها صاحب العمل وذلك حسب الشروط التالية:-
- أ - أن يكون التدريب بدوام كامل.
- ب- أن ينعقد التدريب في مؤسسة تدريبية معتمدة من الجهات الرسمية في ملكة البحرين.
- ج- أن يكون التدريب ضمن برنامج التطوير الوظيفي للموظف.
- د- أن يكون برنامج التدريب معتمداً من جهات رسمية في ملكة البحرين.
- هـ- أن يتم إبراز المستندات والأوراق والوثائق الأصلية بجميع

التكاليف التي خملتها المؤسسة والتي من أهمها رسوم التدريب المدفوعة لجهة التدريب، مصروفات الكتب أو المواد الدراسية مصدقة من جهة التدريب أو الدراسة، أية مخصصات أخرى لها علاقة بتكاليف التدريب.

المادة الثالثة

لا يعتبر حضور العامل للمعارض والمؤتمرات والندوات دورات تدريبية يستحق التعويض عنها وفقاً لأحكام هذا القرار .

المادة الرابعة

على وكيل وزارة العمل تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل

د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في ٢٩ رمضان ١٤٢٨ هـ
الموافق ١١ أكتوبر ٢٠٠٧ م

قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧ م

بشأن الترخيص لأصحاب الأعمال لإنشاء مراكز ومعاهد للتدريب المهني لتدريب عمالهم

وزير العمل:
بعد الإطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن التدريب المهني.
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ م بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، وخاصة المادة السابعة منه.
وبناءً على عرض وكيل وزارة العمل.

قرر الآتي:

المادة الأولى

مع مراعاة القرارات الصادرة من وزارة الداخلية (الدفاع المدني)، ووزارة شؤون البلديات والزراعة (مواصفات إقامة المباني)، يجب أن تتوافر في مزار مراكز ومعاهد التدريب التي ينشئها أصحاب

الأعمال لتدريب عمالهم ومرافقها الشروط التي تحدها الوزارة وعلى الأخص فيما يلي:

- ١- أن يقع على مساحة من الأرض تتناسب مع الغرض الأساسي للمركز أو المعهد التدريبي.
- ٢- أن تتناسب عدد فصول الدراسة والحجرات المساعدة لها مع عدد المتدربين من حيث السعة.
- ٣- أن تكون فصول الدراسة منفصلة عن الورش لتخفيف الضوضاء.
- ٤- أن تتوافر في فصول الدراسة الشروط الصحية اللازمة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإضاءة والتهوية.
- ٥- أن تتناسب سعة الورش مع عدد المتدربين.
- ٦- توفير المعدات التدريبية المناسبة لعدد المتدربين. مع مراعاة تنوع تلك المعدات.
- ٧- حُسن تخطيط مواقع العدد والمعدات داخل ورش التدريب لسهولة التنقل داخلها وحرية الحركة للمتدربين ضماناً لسلامتهم وسهولة القيام بأعمال الصيانة.
- ٨- توفير معدات ولوازم وأجهزة شروط الصحة والسلامة المهنية المناسبة لنشاط المركز أو المعهد التدريبي.
- ٩- أن يكون مكان التدريب للمركز أو المعهد التدريبي مستقلاً وصالحاً للأغراض التدريبية ومتفقاً مع المعايير الصحية والسلامة المهنية التي تحدها الوزارة.
- ١٠- أن يجهز مقر المركز أو المعهد التدريبي بالأثاث والمعدات والأجهزة اللازمة والمناسبة لنشاط المركز أو المعهد التدريبي.

المادة الثانية

تقدم طلبات الترخيص من قبل أصحاب الأعمال لإنشاء مراكز ومعاهد للتدريب المهني بغرض تدريب عمالهم إلى الإدارة المختصة بوزارة العمل لتقوم بعرضها على اللجنة المشار إليها في المادة (٣) للبت فيها.

المادة الثالثة

تشكل لجنة بوزارة العمل من المختصين بقطاع التدريب للبت في طلبات الترخيص المقدمة إليها.

المادة الرابعة

تبلغ اللجنة المختصة طالب الترخيص بقبول أو رفض طلبه بكتاب مسجل بعلم الوصول خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه. ويعتبر فوات هذا الميعاد دون تبليغ الطالب بما تم في طلبه بمثابة رفضه.

ويجب أن يكون القرار الصادر برفض الترخيص مسبباً. ولمن رفض طلبه صراحة أو ضمناً بعدم الإجابة عنه أن يتظلم إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض أو من تاريخ اعتبار طلبه مرفوضاً. ويكون قرار الوزير بالبت في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه. ويعتبر فوات ثلاثين يوماً على تقديم

التظلم دون تبليغ المتظلم بما تم في تظلمه بمثابة رفضه. ولن رفض تظلمه صراحةً أو ضمناً بعدم الإجابة عنه. الطعن في القرار الصادر بالرفض أمام المحكمة الكبرى المدنية. في ميعاد أقصاه خمسة وأربعون يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض أو من تاريخ اعتبار تظلمه مرفوضاً.

المادة الخامسة

في حالة الموافقة على طلب الترخيص يصدر الوزير قرار الترخيص بإنشاء المركز أو المعهد التدريبي. ويكون الترخيص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة الوزارة.

المادة السادسة

لا يجوز لمراكز ومعاهد التدريب التي يتم إنشاؤها وفق هذا القرار أن تقوم بالتدريب على المستوى التجاري.

المادة السابعة

تلتزم مراكز ومعاهد التدريب التي يتم إنشاؤها وفق هذا القرار بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها التدريبية إلى وزارة العمل.

المادة الثامنة

على أصحاب الأعمال الذين لديهم مراكز ومعاهد تدريبية

مرخصة وفق هذا القرار إخطار الوزارة في حال تغيير أو إغلاق تلك المراكز والمعاهد.

المادة التاسعة

تخضع المراكز والمعاهد التدريبية المرخصة طبقاً لهذا القرار لرقابة الوزارة. ولوظفي الوزارة الذين يصدر بانتدابهم قرار من الوزير. حق التفتيش على هذه المراكز والمعاهد لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القرار ولهم في سبيل ذلك دخول هذه المراكز والمعاهد والإطلاع على دفاترها وسجلاتها وملفاتها.

المادة العاشرة

على مراكز ومعاهد التدريب المهني القائمة حالياً في المؤسسات تعديل أوضاعها والتقدم بطلب ترخيصها خلال سنة واحدة من تاريخ صدور هذا القرار.

المادة الحادية عشر

على وكيل وزارة العمل تنفيذ هذا القرار. ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل

د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في ٢٨ رمضان ١٤٢٨ هـ

الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧ م

قرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٧ م

بشأن التأمين على المتدربين لدى المؤسسات التدريبية الخاصة ومراكز التدريب التي ينشئها أصحاب الأعمال لتدريب عمالهم والمراكز والمعاهد التي تنشئها وزارة العمل

وزير العمل:
بعد الإطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن التدريب
المهني وعلى الأخص المادة (٨) منه.
وبناءً على عرض وكيل وزارة العمل

قرر الآتي:

المادة الأولى

تلتزم المؤسسات التدريبية الخاصة ومراكز ومعاهد التدريب
المهني التي ينشئها أصحاب الأعمال لتدريب عمالهم ومراكز
ومعاهد التدريب المهني التي تنشئها وزارة العمل بالتأمين
على المتدربين لديهم من غير المؤمن عليهم من أية جهة أخرى
ضد إصابات العمل وأمراض المهنة التي يتعرضون لها أثناء
التدريب.

المادة الثانية

على المؤسسات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار الاحتفاظ بسجلات تتضمن تاريخ التحاق المتدربين وانتهائهم من البرامج التدريبية المسجلين بها والجهات التي تم التأمين عليهم لديها.

المادة الثالثة

على وكيل وزارة العمل تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل

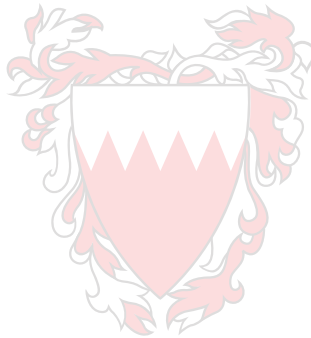
د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في ٢٩ رمضان ١٤٢٨ هـ
الموافق ١١ أكتوبر ٢٠٠٧ م



وزارة العمل

مملكة البحرين



قرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ م بشأن مؤهلات وخبرات المدربين العاملين بالتدريب المهني

وزير العمل:

بعد الإطلاع على القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، وعلى قانون التدريب المهني رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ وعلى الأخص المادة (٩) منه، وعلى القرار رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ بشأن المؤسسات التدريبية الخاصة وبناءً على عرض وكيل الوزارة.

قرر الآتي:

المادة الأولى

يشترط في المدرب الذي يقوم بالتدريب المهني المنصوص عليه في المادة (٩) من القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه مايلي:

١. أن يكون كامل الأهلية. حسن السيرة والسلوك، ولم تصدر ضده أحكام نهائية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة.
٢. أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي أو فني يتناسب مع مستوى المادة أو التخصص أو المجال الذي يقوم بالتدريب فيه على أن لا يقل عن مستوى الدبلوم المشارك أو ما يعادله.
٣. أن توافق الوزارة على تعيينه. وتجدد هذه الموافقة كل سنتين لغير البحريني.
٤. قضاء مدة خبرة لا تقل عن ٣ سنوات في المجال الذي يقوم بالتدريب

فيه.

٥. أن يكون حاصلاً على شهادة برنامج تدريب المدربين معتمدة من الجهات المختصة.

٦. أن يكون مستوفياً شروط الجهة المانحة للمؤهل إذا كان البرنامج معتمداً من هيئة مهنية مانحة للمؤهلات.

٧. أن يكون حاصلاً على ترخيص بمزاولة المهنة والتدريب على أعمالها من الجهات المختصة في حالة التدريب في مجالات المهن الصحية أو السلامة المهنية أو أي مهنة تخصصية أخرى.

المادة الثانية

تلغى المادة (٦) من القرار رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن المؤسسات التدريبية الخاصة.

المادة الثالثة

على وكيل الوزارة والمعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل

د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في ١٩ شوال ١٤٣٠ هـ
الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ م

قرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ م

بشأن سجلات المتدربين لدى طاحب العمل

وزير العمل:

بعد الإطلاع على قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ بشأن التدريب المهني وعلى الأخص المادة (١٤) منه، وبناءً على عرض وكيل الوزارة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

- يلتزم صاحب العمل بالإحتفاظ بسجلات المتدربين لديه على أن تحتوي هذه السجلات على البيانات الآتية:
١. بيانات المتدرب من واقع بطاقته السكانية وبيان مستواه الدراسي.
 ٢. إسم الدورة التدريبية.
 ٣. الهدف من الدورة التدريبية.
 ٤. مبررات الترشيح للدورة التدريبية وعلاقتها بخطة التطوير الوظيفي.
 ٥. مكان وتاريخ انعقاد الدورة التدريبية.
 ٦. الفترة الزمنية للدورة التدريبية.
 ٧. تقييم المدرب للمتدرب شاملاً نسبة الحضور والغياب ومستوى كفاءته والملاحظات الشخصية إن وجدت.

٨. نسخة من الشهادة الدالة على إنهاء المتدرب للدورة التدريبية مبيناً فيها المستوى الذي وصل إليه والمهارات التي أكتسبها.
٩. ما يراه المتدرب من ملاحظات على البرنامج التدريبي.

المادة الثانية

تعمل مراكز ومعاهد التدريب المهني المشار إليها في المادة السابقة على تحديث المعلومات الخاصة بسجلات المتدربين لديها سنوياً بما يتناسب مع أية تعديلات تطرأ على بيانات المتدربين ونظام العمل بها.

المادة الثالثة

على وكيل الوزارة والمعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العمل

د. مجيد بن محسن العلوي

صدر في ١٩ شوال ١٤٣٠ هـ
الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ م

7. The trainer's evaluation to the trainee including attendance and absenteeism ratio, his competence level and personal observations, if any.
8. A copy of the certificate indicating the trainee's completion to the training course showing the level reached and skills acquired by him.
9. The trainee's observations on the training program.

Article 2

The Vocational Training Centres and Institutes referred to in the previous article shall work to update data of their trainees records in conformity with any changes that may occur in such trainees data and their operating system.

Article 3

The Undersecretary of the Ministry and all Concerned, each in his respective capacity, shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi,
Minister of Labour

Issued on 19th Shawal, 1430 Hijra
Corresponding to: 8th October, 2009 Gregorian

**MINISTERIAL ORDER NO. (27) OF 2009
WITH RESPECT TO
TRAINEES' RECORDS AT EMPLOYER**

Minister of Labour:

Having reviewed the Labour Law No. (23) of 1976, as amended,

And Decree Law No. (25) of 1998 with respect to Private Educational and Training Organisations,

And Vocational Training Law No. (17) of 2007, particularly Article (14) thereof,

And upon the submission of the Undersecretary, HEREBY ORDERS:

Article 1

The Employer shall maintain the trainees' records which shall consist of the following information:

1. The trainee's information according to his C.P.R. card and level of study.
2. Name of the training course.
3. The objective of the training course.
4. Reasons for nomination of the training course and its relation to the career development plan.
5. Place and date of holding the training course.
6. The training course period

4. have an experience of not less than 3 years in the field where he conducts training.
5. have a certificate of training program for trainers accredited by the competent authorities.
6. He must fulfill the conditions of qualification provider, if the program is accredited by the vocational body for qualifications.
7. He must have a licence to practice the career and training by the competent authorities in case of training in fields of health professions or occupational safety or any other specialized profession.

Article 2

Article (6) of Ministerial Order No. (13) of 1999 with respect to private training organisations shall be revoked.

Article 3

The Undersecretary of the Ministry and all Concerned, each in his respective capacity, shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi,
Minister of Labour

Issued on 19th Shawal, 1430 Hijra
Corresponding to: 8th October, 2009 Gregorian

**MINISTERIAL ORDER NO. (26) OF 2009
WITH RESPECT TO QUALIFICATIONS AND EXPERIENCE
OF TRAINERS
WORKING IN VOCATIONAL TRAINING**

Minister of Labour:

Having reviewed the Decree Law No. (25) of 1998 with respect to private educational and vocational organisations,
And Vocational Training Law No. (17) of 2007, particularly Article (9) thereof,
And Ministerial Order Resolution No. (13) of 1999 with respect to private vocational organisations,
And upon the submission of the Undersecretary, HEREBY ORDERS:

Article 1

The Trainer who conducts the Vocational Training prescribed in Article (9) of Law No. (17) of 2007 referred thereof shall be as follows:

1. fully competent, of good conduct and behavior, has not been convicted by final judgment in a felony or misdemeanor involving moral turpitude or honesty or public morals.
2. have a scientific or technical qualification suited for the level of the subject or major or field where he conducts training provided that his level must not be less than Associated Diploma or equal thereof.
3. The Ministry must have approved his appointment; and the renewal of such approval every two years for non-Bahrainis.



piry of their training programmes and entities there were insured therewith.

Article 3

The Undersecretary of the Ministry of Labour shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Dr. Majeed a bin Mohsin Al Alawi,
Minister of Labour
Issued on 29th Ramadan, 1428 Hijra
Corresponding to 11th October, 2007



**MINISTERIAL ORDER NO. (40) OF 2007
WITH RESPECT TO INSURING TRAINEES AT PRIVATE
TRAINING INSTITUTES AND TRAINING CENTRES ES-
TABLISHED BY EMPLOYERS TO TRAIN THEIR WORK-
ERS AND CENTRES AND
INSTITUTES ESTABLISHED BY THE MINISTRY OF LA-
BOUR**

The Minister of Labour:

Having reviewed the Vocational Training Law No. (17) of 2007 with respect to Vocational Training, particularly Article (8) thereof, And upon the submission of the undersecretary of the Ministry of Labour, HEREBY ORDERS:

Article 1

Private training institutes, vocational training centres and institutes established by employers to train their workers and vocational centres and institutes established by the Ministry of Labour shall insure trainees who are not insured by any other entity against occupational injuries and diseases they may experience during training.

Article 2

The organisations referred to in Article (1) of this Order shall maintain registers that include the trainees date of joining, ex-

Article 9

Training centres and institutes Licensed in accordance with this Order shall be subject to the Ministry's supervision and Ministry's officers, delegated by virtue of a Ministerial Order, who have the right to inspect such centres and institutes to ensure the proper application of the provisions of this Order, and for this purpose, they shall enter such centres and institutes and check their records and files.

Article 10

Vocational training centres and institutes currently established shall modify their status and submit a licence application within one year from the date of publishing this Order.

Article 11

The Undersecretary of the Ministry of Labour shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi

Minister of Labour

Issued on 28th Ramadan, 1428 Hijra

Corresponding to, 10th October, 2007 Gregorian

explicitly or implicitly may appeal against the rejection decision before the High Civil Court within a period not exceeding forty five days from the date of notification of the rejection decision or from the date of considering his complaint rejected.

Article 5

In case of approving the licence application, the Minister shall issue an order approving the establishment of the training centre or institute. Such licence shall be for a three-year renewable term with the Ministry's approval.

Article 6

Training centres and institutes established in accordance with this Order shall not be permitted to train on commercial level.

Article 7

Training centres and institutes established in accordance with this Order shall submit an annual report to the Ministry of Labour on their training activities.

Article 8

Employers having licensed training centres and institutes according to the provisions of this Order shall notify the Ministry in case of alteration or closure of such centres and institutes.

Ministry of Labour to submit such applications to the Committee referred to in Article (3) to adopt a decision in respect thereof.

Article 3

There shall be formed at the Ministry of Labour a committee of specialists in the training sector to decide upon license applications submitted thereto.

Article 4

The concerned committee shall notify the applicant of its decision either approving or rejecting the application by virtue of a registered letter within sixty days from the date of submission. Failure to receive a notification within the prescribed period shall indicate its rejection.

The resolution issued to reject the application shall be substantiated and anyone whose application has been rejected either implicitly or explicitly may complain to the Minister within thirty days from the date of notification of the rejection resolution or from the date of considering his application rejected. The Minister shall pass a decision within thirty days from the date of submission and lapse of thirty days from the date of submission without being notified shall be considered as rejected.

Any person whose complaint has been rejected either

shops to reduce noise.

4. The required health conditions shall be maintained in the classrooms, particularly lighting and ventilation.

5. The workshops capacity shall be proportionate to the number of trainees.

6. An adequate number of equipment shall be provided conforming to the number of trainees and subject to the diversity of such equipment.

7. It shall be ensured that proper planning is provided for the location of tools and equipment to facilitate their transportation inside the workshop and the free movement of trainees for their security and ease of maintenance on such machines.

8. There shall be maintained vocational health and safety equipment, supplies and appliances that suit the activities of the training centre or institute.

9. A training centre or institute shall have an independent and suitable place for training purposes, and in conformity with the vocational health and safety criteria determined by the Ministry.

10. A training centre of institute premises shall be supplied with the required and suitable furniture and appliances for the training centre or institute's business.

Article 2

Licence applications to establish vocational training centres or institutes shall be submitted by employers to train their workers to the concerned directorate at the

**MINISTERIAL ORDER NO. (39) OF 2007
WITH RESPECT TO LICENSING EMPLOYERS
TO ESTABLISH VOCATIONAL TRAINING CENTRES
AND INSTITUTES TO TRAIN THEIR WORKERS**

The Minister of Labour:

Having reviewed the Vocational Training Law No. (17) of 2007 with respect to Vocational Training, And Legislative Decree No. (25) of 1998 with respect to Private Educational and Training Institutes, particularly Article (7) thereof, And upon the submission of the undersecretary of the Ministry of Labour, **HEREBY ORDERS:**

Article 1

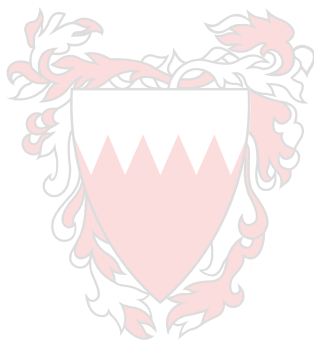
Subject to the provisions of Orders issued by the Ministry of the Interior (Civil Defence) and Ministry of Municipalities and Agricultural Affairs (Buildings Construction Specifications), training centres, institutes and facilities established by employers to train their workers shall maintain the conditions determined by the Ministry, particularly the following:

1. It shall be situated in a plot of land that conforms with the principal objective of the training centre or Institute.
2. The number of study classes and their rooms shall be compatible with the number of the trainees in term of space.
3. The classrooms shall be separated from the work-



Ministry of Labour

Kingdom of Bahrain



and official documents most important of which are the training fees paid to the training institute, return travel tickets, books and tuition costs attested by the training or academic authority and any other expenses directly related to the training costs.

Article 3

Attendance of exhibitions, conferences and seminars by an employee shall not be considered as training courses to be reimbursed therefore according to the provisions of this order.

Article 4

The Undersecretary of the Ministry of Labour shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi,
Minister of Labour

Issued on 29th Ramadan, 1428 Hijra
Corresponding to: 11th October, 2007 Gregorian

establishment is bound by business, scientific or technical agreements.

c) Training shall be related to the employer's job development programme.

d) Training expenditure outside the Kingdom of Bahrain shall be confirmed by the original documents, papers and official documents most important of which are the training fees paid to the training institute, return travel tickets, books and tuition costs attested by the training or academic authority and any other expenses directly related to the training costs.

Article 2

An employee who has been trained inside the Kingdom of Bahrain shall be employed for a period equal to the training period or payment of the training costs borne by the employer under the following conditions:

a) Training shall be on a full-time basis.

b) Training shall be held at a training institutes approved by the concerned authorities in the Kingdom of Bahrain.

c) Training shall be within the employees vocational development programme.

d) Training shall be approved by the concerned authorities in the Kingdom of Bahrain.

e) Training expenditure outside the Kingdom of Bahrain shall be confirmed by the original documents, papers

**MINISTERIAL ORDER NO. (38) OF 2007
WITH RESPECT TO AN EMPLOYER'S RIGHT TO
RECOVER FUNDS PAID FOR TRAINING
AN EMPLOYEE IN THE EVENT OF TERMINATING
HIS EMPLOYMENT**

The Minister of Labour:

Having reviewed the Vocational Training Law No. (17) of 2007, especially Article (13) thereof,
And upon the submission of the Undersecretary of the Ministry of Labour, HEREBY ORDERS:

Article 1

An employee who has been sent to a training course outside the Kingdom of Bahrain at the employers expense or benefiting from training contributions paid by the employer to the Ministry of Labour shall be obliged to be employed in the establishment, after the completion of the training for a duration double the training period with a minimum of one year, provided the training programme he joins shall be as follows:

- a) Training shall be on a full-time basis.
- b) Training shall be at one of the approved training institutes or in one of the organisations to which the es-

scribed for this purpose by the Ministry of Labour, so such reports contain detailed information about the training programmes carried out during the year and number of candidates who joined such programmes according to sex, number of hours and qualifications.

Article 6

Every obstruction of the duties of the establishment's human resources development specialist shall be deemed as a breach of the provision of this Order, and the person who causes such obstruction shall be criminally liable therefore according to the provisions of Article (24) of the Vocational Training Law.

Article 7

The Undersecretary of the Ministry of Labour shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi,
Minister of Labour

Issued on 29th Ramadan, 1428 Hijra
Corresponding to: 11th October, 2007 Gregorian

Article 5

Duties and Responsibilities of Human Resources Specialists shall include the following:

1. Contributing to draw up and implement a training plan for national manpower in the establishment based upon a study of the training requirements of all the Bahraini employees worked in the establishment according to the Training Policy determined by the High Council for Vocational training.
2. Contributing to the preparation of an annual training budget for the establishment.
3. Keeping detailed records of all training activities carried out in the establishment as well as activities related thereto.
4. Preparing records for all employees who join training programmes indicating the following in particular:
 - a) Employee's career development programme.
 - b) Training programmes and courses attended by the employee.
 - c) Certificates and qualifications obtained by the employee.
 - d) Evaluation of the employee's performance before and after attending such courses.
5. Preparing regular reports on training activities carried out by the establishment according to the form pre-

- A diploma in a management or engineering discipline and a professional certificate in human resources from an internationally recognized education providers and practical experience for at least two years in the same field.
- B.Sc. degree in a management or engineering discipline and a professional certificate in human resources from an internationally recognized education providers and practical experience for at least one year in the same field.

Article 3

Employers upon whom this Order applies shall register the names and particulars of the aforesaid human resources specialists in the concerned Directorate at the Ministry of Labour.

Article 4

Human resources development specialists shall be employed on a full-time basis and shall be given the necessary powers and financial allocations for the performance of their duties and responsibilities; and the establishments that employ them shall take all necessary steps for ensuring the performance of their responsibilities.

**MINISTERIAL ORDER NO. (37) OF 2007
WITH RESPECT TO THE EMPLOYMENT OF
HUMAN RESOURCES SPECIALIST IN
ESTABLISHMENT THAT EMPLOY 200 WORKERS
OR MORE**

The Minister of Labour:

Having reviewed the Vocational Training Law No. (17) of 2007 with respect to Article 15 thereof,
And upon the submission of the Undersecretary of the Ministry of Labour, HEREBY ORDERS:

Article 1

Each establishment that employs 200 workers or more, whether they are employed in one location or in different locations, shall employ a human resources specialist to supervise training in the establishment.

Article 2

A human resources specialist shall fulfill the following conditions:

1. To be Bahraini national,
2. To have one of the following qualifications:

1. To publish required leaflets and printed Material to guide workers and employers to the provisions of the Vocational Training Law.
2. To give awards to outstanding organisations in the field of vocational training.
3. To give merit to joint consultation committees, formed by an Order of the Minister, that participate actively in promoting training standards.
4. To present awards to training institutes active-ly participating in promoting training standards.

Article 3

The Undersecretary of the Ministry of Labour shall implement this Order which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi,
Minister of Labour

Issued on 29th Ramadan, 1428 Hijra
Corresponding to: 11th October, 2007 Gregorian

**MINISTERIAL ORDER NO. (36) OF 2007
WITH RESPECT TO DETERMINING ASPECTS OF
SPENDING THE ADJUDGED FUNDS FOR VIOLA-
TIONS OF
THE PROVISIONS OF THE VOCATIONAL TRAIN-
ING LAW NO. (17) OF 2007**

The Minister of Labour:

Having reviewed the Vocational Training Law No.17 of 2007,
especially Article 25 thereof,
And upon the submission of the Undersecretary of the
Ministry of Labour, HEREBY ORDERS:

Article 1

The Ministry of Labour shall open a special account for maintaining the funds adjudged for violating the provisions of Law No. (17) of 2007 with respect to Vocational Training.

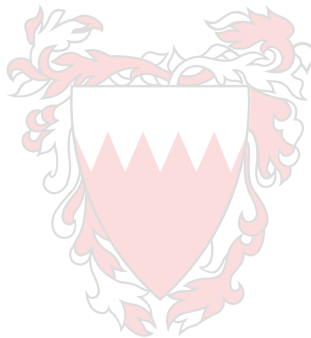
Article 2

The annual spending aspects from this account shall be as follows:



Ministry of Labour

Kingdom of Bahrain



Article 26

The Minister shall issue the necessary orders for implementing this Law.

Article 27

Chapter Six of the Labour Law for the Private Sector promulgated by Legislative Decree No.(23) of 1976 shall be revoked and the Implementing Orders issued in respect of such Chapter shall remain in effect to the extent that they do not conflict with this Law pending the issue of the Implementing Ministerial Orders of this Law.

Article 28

The Ministers, each in his respective capacity, shall implement this Law which shall come into effect from the day following the date of its publication in the Official Gazette.

The King of the Kingdom of Bahrain
Hamad bin Isa Al Khalifa

Issued at Rifaa Place
On 5th Ramadhan, 1428 Hijra
Corresponding to 17th September, 2007 Gregorian

Article 22

Cases involving disputes arising from the enforcement of the law in all stages of litigation brought by the trainee or beneficiaries on his behalf shall be exempted from the judicial fee. Hearing of such cases shall be dealt with on an urgent basis.

Article 23

The right to bring a legal action arising from disputes related to the provisions of this Law shall be forfeited upon the elapse of one year from the date of termination of the training for any reason whatsoever.

Article 24

An employer or his representative who violates the provisions of this Law and orders issued for its implementation shall be liable for payment of a fine of at least BD100 and no more than BD300. The number of fines shall be multiplied by the number of violations committed and the penalty shall be doubled in case of recurrence.

Article 25

Fines awarded by judgment shall belong to the Ministry and proceeds thereof shall be used for spending upon vocational training activities.

Article 19

An employer may give priority in filling vacancies there-with for trainee job-seekers who have successfully com-pleted the training course he has prepared.

Article 20

A Committee to be called «National Committee for Vo-cational Counselling and Guidance» shall be formed with the mandate to draw up a national plan of voca-tional counselling and guidance. The said plan shall be referred to the Council of Ministers for approval. The Committee's formation, powers and deliberations shall be determined by an order of the Minister.

Article 21

Amounts due to a trainee or beneficiaries on his behalf arising from training shall have a lien over all the em-ployer's properties such as movables and real proper-ties and shall be recovered in priority over any debt or funds including the debts and sums of money due to the Government.



whether they work in one place or in separate places, shall employ a human resources specialist to supervise training in the establishment.

Article 16

Employer shall train a number of job-seekers in specific occupations or professions, and an order of the Minister shall determine the number of trainees and training conditions.

Article 17

Training of job-seekers shall take place pursuant to a training contract, and the terms and conditions of such contract shall be determined by an order of the Minister.

Article 18

A trainee may terminate the training contract prior to the expiry of its term if the employer violates the contract conditions without the latter>s having the right to claim the costs incurred for training.

Further, an employer may with the Ministry's approval terminate the training contract if the trainee violates the contract conditions.



Article 13

A worker who is trained by an employer outside Bahrain at the latter's expense shall be obliged to work for the employer for twice the period of training with a minimum of one year after the training. If training takes place inside Bahrain, the worker shall be obliged to work for a period that equals the training period.

If a worker violates the obligation set forth in the preceding paragraph, the employer shall be entitled to recover all costs incurred towards the workers training pro rata the period of his employment obligation.

Article 14

An employer shall maintain registers of his trainees; and an order of the Minister shall determine such registers and the particulars to be entered therein.

Article 15

- a) Employers shall pay the vocational training levy to the Ministry for financing vocational training programmes. Upon the Council's approval, an order of the Minister shall be issued for determination of such levy conditions of exemption therefrom.
- b) Employers, who employ more than 200 workers,

- a) Vocational training shall take place according to the Occupational levels with the numbers to be agreed upon with the Ministry, provided that the number of Bahraini workers trained annually shall not be less than 10% of the total number of the establishment's workers.
- b) Vocational training shall include a theoretical course or practical training or both according to the training programmes prepared by the employer or his representative in agreement with the Ministry.
- c) A separate place shall be allocated for training that fulfils the safety and security requirements while explaining the potential training risks and procedures to the trainee including the use of the necessary tools, machinery and equipment in addition to training in workshops and at workplaces.
- d) Practical training shall be completed with on-the-job training, and such training shall be supervised by an official appointed by the employer.
- e) Training shall be provided in the Kingdom of Bahrain as far as possible.

Article 12

An employer shall pay a worker his wages in full for his training period whether inside or outside the establishment.

Article 8

Entities that undertake vocational training shall insure their trainees against job injuries and occupational disease that they may be susceptible to during training.

Article 9

An instructor who provides vocational training shall have the appropriate qualifications and experience that are approved by the Ministry. An order of the Minister shall determine the qualifications and experience that must be fulfilled by instructors.

Article 10

A trainee, who is not employed by an employer, shall be entitled to receive remuneration during the training period. The amount of remuneration and entitlement conditions shall be determined by an order of the Minister.

Article 11

Without prejudice to the provisions of this Law, vocational training institutes and centres set up by employers for training of their workers shall comply with the following:

power. Employers shall comply with such schedules upon determination of the job titles and duties in establishments owned by them.

Article 6

Upon the Council's approval, the Minister shall issue an order determining the organisations concerned with measuring skill levels, vocations subject to such measuring process, method of conducting it, place in which it takes place, its requirements, skill levels for each vocation, certificates awarded by such entities, details to be included in such certificate, fees for award of these certificates and cases of exemption from such fees.

Article 7

Subject to an order of the Minister to be issued upon an application by an employer, a vocational training institute or centre may be set up to raise the level of his workers' production efficiency and to provide an establishment owned by him with its requirements of trained technical personnel. An order of the Minister shall determine the manner of filing such application, its procedures and time limit for adopting a decision in respect thereof.

Upon the Council's approval, employers may set up joint institutes or centres for training of their workers.

Article 3

Vocational training shall take place within the establishment owned by an employer or in training centres and institutes established for this purpose or in co-operation between them according to the professional fitness and international standards.

Training shall include on-the-job training at the workplace according to the terms and conditions set forth in this Law.

Article 4

At the end of the training, the trainee shall undergo an examination according to the occupational levels to be mutually agreed upon with the Ministry. Vocational Training Providers shall award the trainee who successfully completes the training programme a certificate to this effect showing the level attained and the skills acquired. The Minister shall issue a resolution specifying training standards, details to be recorded in such certificate and conditions and procedures for the validation thereof.

Article 5

Upon the Council's approval, the Minister shall issue an order containing schedules of vocational classification and description to be prepared according to the vocational training programmes and employment of man-

level of their production efficiency with the aim of qualifying them for a particular vocation or transferring them from one occupation to another and the above includes basic training, advanced training (on-the-job training), continuous training and transfer training.

The Employer: Every natural or corporate person who employs a worker or more for a wage of any kind whatsoever and is subject to the Labour Law for the Private Sector.

The Ministry: Ministry of Labour

The Minister: Minister of Labour

The Council: High Council for Vocational Training

Article 2

This Law shall be applicable to all organizations that provide vocational training, especially the following:

- a) Private training institutions laid down in Legislative Decree No. (25) of 1998 with respect to Private Educational and Training Institutions.
- b) Vocational training centres and institutes set up by employers for training their workers.
- c) Vocational training centres and institutes set up by the Ministry.

**LAW NO. (17) OF THE YEAR 2007
WITH RESPECT TO:
VOCATIONAL TRAINING**

We, Hamad bin Isa Al Khalifa, King of The Kingdom of Bahrain,
Having Considered the Constitution,
And the Labour Law for Private Sector promulgated by Legislative Decree No. (23) Of 1976, as amended,
And the Legislative Decree No. (25) Of 1998, with respect to private educational and training establishments,
And the Legislative Decree No. (20) Of 1975, with respect to establish of the High Council for Vocational Training,
The Shura Council and Council of Representatives approved the following Law, which we ratified and enacted:

Article 1

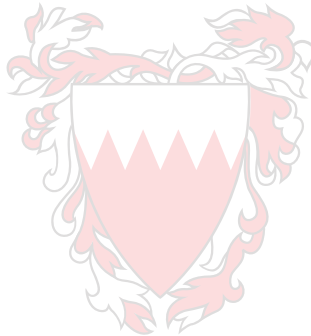
In the application of the provisions of this Law, the following words and expressions shall have the meanings assigned against each unless the context otherwise requires:

Vocational Training: Theoretical and practical methods and programmes that contribute to developing the workers' and job-seekers' knowledge and skills to raise the



Ministry of Labour

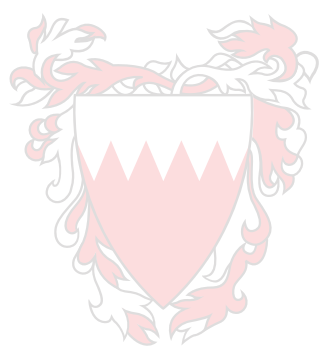
Kingdom of Bahrain





Kingdom of Bahrain

Ministry of Labour



**LAW NO.(17) OF THE YEAR 2007 WITH RESPECT
TO VOCATIONAL TRAINING**

3





CONTENT

- LAW NO.(17) OF THE YEAR 2007 WITH RESPECT TO VOCATIONAL TRAINING
- MINISTERIAL ORDER NO.(36) OF 2007 WITH RESPECT TO DETERMINING ASPECTS OF SPENDING THE ADJUDGED FUNDS FOR VIOLATIONS OF THE PROVISIONS OF THE VOCATIONAL TRAINING LAW NO.(17) OF 2007
- MINISTERIAL ORDER NO.37 OF 2007 WITH RESPECT TO THE EMPLOYMENT OF HUMAN RESOURCES SPECIALIST IN ESTABLISHMENTS THAT EMPLOY 200 WORKERS OR MORE
- MINISTERIAL ORDER NO.(38) OF 2007 CONCERNING AN EMPLOYER'S RIGHT TO RECOVER FUNDS PAID FOR TRAINING AN EMPLOYEE IN THE EVENT OF TERMINATING HIS EMPLOYMENT



- MINISTERIAL ORDER NO.(39) OF 2007
WITH RESPECT TO LICENSING EM-
PLOYERS TO ESTABLISH VOCATIONAL
TRAINING CENTRES AND INSTITUTES
TO TRAIN THEIR WORKERS

- MINISTERIAL ORDER NO.(40) OF 2007
WITH RESPECT TO INSURING TRAIN-
EES AT PRIVATE TRAINING INSTITUTES
AND TRAINING CENTRES ESTAB-
LISHED BY EMPLOYERS TO TRAIN
THEIR WORKERS AND CENTRES AND
INSTITUTES ESTABLISHED BY THE
MINISTRY OF LABOUR

- MINISTERIAL ORDER NO.(26) OF 2009
WITH RESPECT TO QUALIFICATIONS
AND EXPERIENCE OF TRAINERS
WORKING IN VOCATIONAL TRAINING

- MINISTERIAL ORDER NO.(27) OF
2009 WITH RESPECT TO TRAINERS
RECORDS AT EMPLOYER





**Kingdom of Bahrain
Ministry of Labour**

**LAW NO.(17) OF THE YEAR 2007
WITH RESPECT TO VOCATIONAL
TRAINING**

Issued in Riffa Palace

17th September 2007

Published in Official gazette Issue 2809

On 20th September , 2007







HM King Hamad bin Isa Al Khalifa,
The King of the Kingdom of Bahrain



**His Royal Highness Prime Minister Prince
Khalifa bin Salman Al Khalifa**



**His Royal Highness Prince
Salman bin Hamad Al Khalifa**
The Crown Prince and Deputy Supreme
Commander



